حوكمة الإنترنت و انعكاساتها على سيادة الدول

Internet Governance and its Repercussions on States' Sovereignty

بودر هجيرة - أستاذة بحث قسم"ب"
مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) - الجزائر
hbouder@cerist.dz

تاريخ الارسال: 2020/09/29	تاريخ القبول: 2024/05/29	تاريخ النشر: 2024/07/18

ملخص :

تعد" حوكمة الإنترنت "مسألة جد شائكة و هامة في نفس الوقت، بالنظر خاصة لانعكاساتها على حق الدول السيادي في ضبط كل الجوانب المتصلة بالسياسات العامة للانترنت .و يظهر ذلك من خلال تراجع القانون الوضعي(على الصعيدين الدولي و الوطني) أمام قواعد التقييس التي يقوم عليها الانترنت، و التي يتولى وضعها أفراد و جمعيات غير حكومية بإشراف و تنسيق شركة خاصة خاضعة للقانون الكاليفورني و تحت وصاية الإدارة الأمريكية .وهي مسألة و إن تبدو لأول وهلة أنها تقنية محضة، إلا أنها تخفي الامتيازات الاقتصادية و الإستراتيجية التي تسعى الحكومة الأمريكية لحمايتها من خلال استمرار بسط هيمنتها على البنية التحتية التقنية للانترنت.كما أن الانتشار الواسع للإنترنت عبر العالم و تحوله إلى " مورد عام عالمي "سرعان ما أظهر الرهانات الاقتصادية، السياسة، الاجتماعية و حتى الثقافية المرتبطة به بالنسبة لكل الدول .الأمر الذي أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بإخضاع" حوكمة الإنترنت " لرقابة الحكومات و إخراجها من السيطرة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية:مجتمع المعلومات؛ قانون تكنولوجيا المعلومات؛ السيادة؛ حوكمة الإنترنت ؛ الإدارة التقنية للإنترنت.

Abstract :

"Internet Governance" is a thorny and important issue at the same time, especially considering its implications for the sovereign right of states to control all aspects related to the Internet's general policies. This is evidenced by the

regression of positive law (both international and national) in front of the standardization rules on which the Internet is based, and which are established by individuals and non-governmental associations under the supervision and coordination of a private company subject to California law and the authority of the American administration as well. It's an issue even if it appears at first glance a pure technology, but it hides the economic and strategic privileges that the US government seeks to protect by continuing to extend its dominance over the technical infrastructure of the Internet. Also, the widespread of the Internet across the world and turning it into a "global public resource" showed the economic, political, social and cultural stakes associated with it for all countries. This led the latter demanding that "technical Internet governance" be subject to government oversight and that it be removed from US control.

Keywords: Information Society ; Information Technologies law; Sovereignty ; Internet Governance; Internet Technical Management.

مقدمة:

تعد "حوكمة الإنترنت"[1] واحدة من أهم المسائل التي طرحت للنقاش في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2003-2005[2]، بفضل مساعي الدول التي كانت ترى في هيمنة الولايات المتحدة على الإدارة التقنية للانترنت، باسم الشرعية التاريخية، خرقا لسيادتها. كون الآلية التي اعتمدتها الولايات المتحدة لضبط الإنترنت أقصيت منها الدول بشكل شبه كامل، على الرغم من أن هذا الفضاء الافتراضي أصبح يشكل جزءا من إقليمها، خاصة بعد انتشاره في مختلف مجالات النشاط البشري عبر العالم، و تحوله إلى ثروة هامة للأمم.

فما هي انعكاسات النموذج الحالي لحوكمة الإنترنت على سيادة الدول؟ و ما هي الرهانات المرتبطة بهذه الحوكمة التي تسعى الدول لكسبها ؟

و حتى يتسنى لنا معرفة انعكاسات إنفراد دولة واحدة بسلطة ضبط كل الجوانب المتصلة بالسياسات العامة للانترنت، و فهم الرهانات المرتبطة بهذه الوضعية الواقعية، علينا أولا العودة إلى جذور هذه الحوكمة لمعرفة من المسئول عنها؟ و كيف؟ و ما هي صفته و إطاره القانوني؟، لما لذلك من انعكاسات على مختلف جوانب مجتمع المعلومات سواء الاقتصادية،

السياسية و حتى الاجتماعية و الثقافية. ومعرفة مدى تأثير النموذج القائم لحوكمة الإنترنت على سيادة الدول.

لذلك سنتطرق في البداية إلى الجهاز المسئول عن الحوكمة التقنية للانترنت، لنتعرض بعدها للرهانات المرتبطة بهذه الوضعية الواقعية و تأثيرها على سيادة الدول.

المبحث الأول :

الحوكمة التقنية للإنترنت: شركة خاضعة للقانون الخاص الأمريكي تحكم العالم تقنيا

يمثل المجال التقني أول جوانب مجتمع المعلومات المضبوطة ذاتيا (أو خاضعة للضبط الذاتي auto- regulation)[3]، حيث شكل الاعتراف بما عرف ب "الإدارة أو الحوكمة التقنية للإنترنت" (Technical Governance of the Internet) بداية الاعتراف بالانترنت على المستوى الدولي[4]. كما كان أول ما عارضته الدول و طالبت بإعادة النظر فيه، بسبب تأثيره على دورها في ضبط الانترنت، و التحكم في انعكاساته الاقتصادية، السياسية و حتى الاجتماعية و الثقافية. وحتى تتوضح لنا العلاقة بين الإدارة التقنية للإنترنت و الحقوق السيادية للدول علينا أولا تعريف مفهوم "حوكمة الانترنت"و نشأتها، و تحديد الأطراف المشاركة فيها.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الانترنت و نشأتها

غالبا ما يتم التركيز أثناء مناقشة مسألة "حوكمة الانترنت" على الإدارة التقنية للبنية التحتية لهذا الفضاء الافتراضي العابر للحدود من قبل "شركة الانترنت للأسماء و الأرقام المخصصة" « Internet Corporation for Assigned Names and Numbers» (ICANN لاحقا)، وهي الشركة الخاصة الخاضعة لقانون ولاية كاليفورنيا تحت وصاية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، و المكلفة بإدارة أسماء النطاقات و الأرقام المخصصة IP . و لتوضيح هذا الوضع يجب أن نعرف الانترنت كتكنولوجيا اتصال حسب مكوناته و كيفية نشأته. و سبب اختيار هذه المقاربة هو الخصوصية التي تميز الانترنت، باعتباره تكنولوجية اتصالات تقوم أساسا على بروتوكول TCP/IP الذي يمكن أجهزة الكمبيوتر من التواصل فيما بينها، أيا كانت الشبكة التي ينتمون إليها. و هي اتفاقية تم تبنيها على المستوى العالمي بالإجماع.

وهناك من يضيف لهذه اللغة (أي بروتوكول TCP/IP) " النحو" الذي يعبر به كتابيا على عناوين IP لتسهيل حفظ أسماء المواقع من قبل المستخدمين.

حيث تشكل هذه الموارد التقنية الرئيسية ما يعرف بنظام أسماء النطاقات "Domain Names System (DNS)"، المسير من قبلICANN .

لكن قبل تعرضنا لنشأة الانترنت، يجب أن نوضح المقصود ب "حوكمة الإنترنت"، لنتمكن في الأخير من توضيح علاقة الحكومة الأمريكية بهذه الحوكمة.

الفرع الأول: تعريف "حوكمة الإنترنت"

"الحوكمة" مصطلح جديد نسبيا (أو على الأقل في بداية استخدامه)[5]. أما عن تطبيقه على الانترنت، فهو يعتبر مفهوم معقد يجمع بين الإدارة التقنية لشبكة الشبكات و "حكومتها". و هو حسب Berkmen Center for Internet and Society ،التابع ل" Harvard Law School ، يمثل حركة المستخدمين المعارضين لطريقة تدخل سلطات الرقابة التقليدية من أجل ضبط الانترنت، كونها تتعارض مع طابعه العابر للدول و القارات .

و إذا كان استخدام هذا المصطلح ارتبط في البداية بحركة المستخدمين المعارضين، إلا أنه سرعان ما تم تبنيه على المستوى الدولي من قبل المؤسسات، حيث تم إدراجه ضمن أهم النقاط المعروضة للنقاش في إطار القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في جنيف، كونه يحمل في طياته " القانون الأساسي المعقد للانترنت"[6]. كما يحمل الإجابة على السؤال المطروح منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي حول من يحكم الانترنت أو مجتمع المعلومات بمعناه الواسع، و كيف؟. حيث أسال هذا السؤال الكثير من الحبر في الأوساط العلمية، المهنية، و حتى المؤسساتية على مستوى الدول و الحكومات. و ذلك بسبب تعدد الأطراف المشاركة في إدارة هذا الفضاء الافتراضي، التي تعددت معها تعاريف هذا المفهوم بحسب الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف لهذه الحوكمة[7] :

- حيث ينظر المختصون في الاتصالات لهذه الحوكمة من جانب تطوير البنى التحتية التقنية.
- أما المختصون في الإعلام الآلي فيركزون في تعريفهم لهذه الحوكمة على تطوير مختلف المقاييس و التطبيقات مثل : XML و Java .
- بينما المختصون في الإعلام فهم يولون أهمية أكبر لتسهيل التواصل.
- في حين ينظر المدافعون عن حقوق الإنسان لحوكمة الإنترنت من جانب حرية التعبير، احترام الحياة الخاصة و غيرها من الحقوق الأساسية.
- بينما يهتم الدبلوماسيون بمدى تأثير هذه الحوكمة على المصالح الوطنية لدولهم.

- أما عن رجال القانون فهم يربطون "الحوكمة" بوجود أي سلطة قادرة على وضع قواعد تحكم استخدام الإنترنت، و تعززها بإجراءات و جزاءات لفرض تطبيقها.

و أمام هذا التعدد و الاختلاف في وجهات النظر بين الأطراف ذات المصلحة في الإنترنت، كان من الضروري تبني مفهوم مبني على التشاور بين أصحاب المصلحة و إن اختلفت مصالحهم، و ذلك بسبب غياب جهة تنفرد باتخاذ القرارات بهذا الشأن.

و قد أدى طرح مسألة "حوكمة الإنترنت" للنقاش خلال الجولة الأولى من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات إلى إنشاء فريق عمل حول حوكمة الإنترنت ، و من أهم المهام التي أوكلت إليه، صياغة تعريف عملي لهذه الحوكمة.

حيث تبنى هذا الفريق تعريفا واسعا لهذه الحوكمة، لتجنب الخوض في مسألة الحوكمة بمفهومها الضيق أي "الحوكمة التقنية للإنترنت" التي كانت و لا تزال تحت الهيمنة الأمريكية. وهو كما يلي :

" يقصد بإدارة الإنترنت قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرار وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور الإنترنت واستخدامه".

ولم ينتهي النقاش حول هذه المسألة عند تبني الدول المشاركة في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات لهذا التعريف الواسع، بل كان هذا التبني بداية لتدويل هذه المسألة من أجل العمل على تغير الوضعية الواقعية التي كانت واحدة من أهم أسباب فتح النقاش حولها، و المتمثلة في خضوع الإدارة التقنية للإنترنت لجهاز خاص خاضع لوصاية الحكومة الأمريكية، و ما كان لذلك، و ما يزال، من تأثير على سيادة الدول خاصة. و هو السبب في تركيزنا ضمن هذا العمل على "حوكمة الإنترنت" بمفهومها الضيق أي "الإدارة التقنية" التي تتولاها ICANN ، باعتبارها الجهاز المشرف على المنظمات غير الحكومية العديدة التي أوجدتها طبيعة الإنترنت و كيفية نشأته، و المنسق لأشغالها،من جهة. و خضوعها لوصاية الحكومة الأمريكية، بموجب العقد الذي يربطها بهذه الأخيرة، من جهة أخرى. و حتى يتسنى لنا فهم علاقة ICANN بالإدارة التقنية للإنترنت، ينبغي أن نعود إلى نشأة هذه الشبكة و طريقة تسييرها.

الفرع الثاني: نشأة شبكة الانترنت و علاقة الحكومة الأمريكية بإدارة نظام أسماء النطاقات

أ- نشأة شبكة الإنترنت:

للتذكير فإن الانترنت انشأ في البداية لأغراض عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة[8].

و قد ازداد تطور هذه المنشأة بعد تطوير بروتوكول (Transmission-Control Protocol) TCP، من قبل Bob KAHN و Vinton CERF سنة 1976، الذي يمكن من إرسال المعطيات عبر الشبكة بتجزئتهم إلى رزم صغيرة[9].

و في 1978، قام Vinton CERF , Jon POSTEL et Dany COHEN بتقسيم هذا البروتوكول إلى قسمين: TCP و IP(Internet Protocol) ، و هو ما يعرف اليوم ببروتوكول TCP/IP .حيث يمثل IP العنوان الالكتروني لكل حاسوب مرتبط بالشبكة.

أما عن نظام أسماء النطاقات ((Domain Names System (DNS) فقد تم إصداره في 1984، كبديل لعملية التأيين اليدوي للمراسلات بين أسماء الآلات (الحواسيب) و عناوينها على ملفات نصية على مستوى كل حاسوب على حدا.

كما ساهم اكتشاف Tim Berners Lee، في نهاية 1990، لبروتوكول Hyper Text Transfer Protocol (http) و كذا لغة Hyper Text Markup Language (html)، في الانتشار الواسع للانترنت عبر العالم .كونه يسمح بالإبحار عبر الشبكة بمساعدة الروابط النصية الفائقة (hypertext link) ،بغض النظر عن الوسط التقني للحاسوب. و هكذا ظهرت الشبكة العنكبوتية العالمية "الانترنت"[10].

و نظرا لمكانة نظام أسماء النطاقات (DNS) في هذه الشبكة - كونه يشمل الموارد الحساسة للانترنت- من الضروري أن نتعرف على هيكلته و محتواه.

فمن المتعارف عليه اليوم أن السير الحسن للإنترنت يقتضي التواصل السريع بين الحواسيب المتصلة بالشبكة. و لهذا الغرض تم تزويد كل حاسوب بعنوان يعرف ب "عنوان IP"، الذي يتكون من سلسلة من الأرقام بطول 32 بت على شكل مثلا: 193.194.79.129 بالنسبة لمركز البحث في الإعلام العلمي و التقني CERIST. أما عن اسم النطاق فهو يمثل الترجمة الحرفية للعنوان IP الخاص بالحاسوب، و ذلك حتى يصبح حفظ عنوان الحاسوب أسهل بالنسبة للمستخدم. فبالنسبة للمثال المذكور يكون اسم نطاق مركز البحث في شكل(www.cerist.dz) أسهل للحفظ من سلسلة الأرقام الموافقة لعنوان IP لنفس النطاق.

و حسب FROOMKIN[11] فإن أغلب أسماء النطاقات تتصل بنوعين من الهياكل، الأول ظاهر، و يتعلق بنظام التسمية ذاته (DNS) و يحدد معايير إسناد اسم النطاق؛ و الثاني خفي، يحدد الكيفية التي يرتبط بها كل اسم نطاق بعنوان IP:

1- يقسم كل اسم نطاق، حسب الهيكل المتعلق بنظام التسمية، إلى ثلاثة أجزاء من اليسار إلى اليمين يتم الفصل بينها بنقطة. الجزء الأول يمثل نوع الملفات أو الوثائق المطلع عليها، الجزء الثاني يمثل النطاق من المستوى الثاني (Second Level Domain or Sub-level Domain (SLD)) ، بينما يمثل الجزء الثالث النطاق من المستوى الأول أو (Top Level الأعلى(Domain (TLD. فمثلا بالنسبة للعنوان (https://www.google.dz): يمثل الجزء (https://www) نوع الوثيقة، أما (google.) فيمثل النطاق من المستوى الثاني، بينما يمثل (dz.) النطاق من المستوى الأول. و بهذا فإن قراءة اسم النطاق تكون في الواقع من اليمين إلى اليسار (من نطاق المستوى الأول نحو نوع الوثيقة). و يمكن أن يشمل اسم النطاق عدة نطاقات من المستوى الثاني أو الأدنى (Sub-Level Domains).

و تقسم نطاقات المستوى الأول بدورها إلى فئتين:

-الفئة الأولى تشمل نطاقات المستوى الأول العامة generic Top Level Domains (gTLDs) ،و هي مواقع موضوعاتية كونها تحدد نوع نشاط مالك الموقع مثل : « .net », « .org », « .com », « .gov », « .aero », « .museum »....

- الفئة الثانية تشمل نطاقات المستوى الأول الجغرافية أو رموز الدول country code Top Level Domains (ccTLDs) .و هي نطاقات جغرافية تحدد بلد السجل الذي تم تسجيل الموقع على مستواه، وتدل هذه النطاقات على أن مالك الموقع يتوجه خاصة لرعايا البلد المقصودمثل :« .dz » بالنسبة للجزائر، « .tu » بالنسبة لتونس و « .fr » بالنسبة لفرنسا.

2- أما بالنسبة للنظام الذي بفضله يتم ربط كل اسم نطاق بعنوان IP، فيتم هذا الربط بواسطة ما يعرف ب "الجذر المشترك للشبكة" (Root Server)، الذي يوجد في قمة هرم قواعد بيانات نظام أسماء النطاقات، و يحتوي هذا الجذر المشترك على ملف يسمى "ملف المنطقة الجذر"(Root-zone file) يتضمن قائمة كل أسماء نطاقات المستوى الأول العامة و الجغرافية؛ و يربط كل نطاق بعنوان IP الحاسوب الذي يتضمن قائمة كل عناوين IP الحواسيب التي سجلت اسم موقع تحت نطاق مستوى أول معين (أو ما يعرف ب Registry). و هذا الملف تم نسخه على مستوى 13 خادم أو موزع موزعين عبر العالم تسمى ب: « Legacy Root Name Servers » ، و تتلقى أغلب الحواسيب المتصلة بالإنترنت عبر العالم بياناتها من أحد هذه الموزعات.

ب- علاقة الحكومة الأمريكية بإدارة نظام أسماء النطاقات

كما سبقت الإشارة فإن الحكومة الأمريكية هي التي مولت اختراع شبكة الانترنت، لذا فهي تتمتع بشرعية السيطرة على تسيير مواردها، و على رأسها نظام أسماء النطاقات ال DNS .

فخلال ثمانينات و تسعينات القرن الماضي تم تكليف العديد من الأجهزة بتطوير الشبكة العالمية في إطار عقود أبرمتها الحكومة الأمريكية مع هذه الأخيرة.

أما فيما يخص تسيير ال DNS فقد تم إسناده في البداية إلى"سلطة أرقام الانترنت المخصصة" Internet Assigned Numbers Authority (IANA) " ، لتتولى منح أسماء النطاقات على المستوى العالمي بطريقة موحدة، مقرها معهد علوم المعلومات التابع لجامعة كاليفورنيا، والتي كانت تعمل تحت وصاية الحكومة الأمريكية بموجب العقد الذي كان يربطها بها[12]. و بقيت هذه السلطة إلى غاية 1998 المسئول الوحيد عن تنظيم منح أسماء النطاقات و عناوين IP؛ كما كانت المسئولة عن تسيير جذر هذا النظام.

و قد لعب الدكتور Jon Postel ، أحد مخترعي الDNS و المسئول الأول عن تسيير موارده على رأس IANA، دورا هاما في تسيير الموارد الأساسية للانترنت. و كانت نشاطات Postel ممولة من قبل الحكومة الأمريكية بموجب العقد الذي كان يربطه بهذه الأخيرة[13]. ففي 1984، قام Postel برسم مسار تطوير فضاء التسمية ضمن الوثيقة RFC 920، باتخاذ إجراءات تقنية ترتبت عنها، على المدى البعيد، نتائج جيوسياسية هامة، تم تقريرها قبل أن تمتد شبكة الإنترنت إلى العالم بأسره. من بين هذه الإجراءات التقنية: إنشاء مناطق المستوى العالي و عددها 250 TLD ، التي تنقسم بدورها إلى قسمين للتسمية: ستة منها عامة TLD génériques (gTLDs)[14]، و 244 TLD رموز دول TLD code pays (ccTLDs) تم وضعها وفقا للقائمة المرجعية ISO 31661[15] لرموز الدول برقمين مثل: dz. بالنسبة للجزائر و fr. بالنسبة لفرنسا.

و بهذا أصبح التحكم بهذا النظام حاسما لضمان سير الشبكة لأنه يمنح مالكه سلطة منح اسم النطاق أو الامتناع عن ذلك، أو تغييره أو إلغائه كما يشاء. كما أدى تطبيق مبدأ "الأولوية لمن يطلب أولا" إلى ظهور ما عرف ب "حرب الDNS ". و هي من الأسباب التي كانت وراء مطالبة رواد الانترنت و كذلك الدول بضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في القرارات المتعلقة بإدارة موارد الانترنت.

و للتخفيف من حدة هذا التوتر اقترحت الحكومة الأمريكية خوصصة التسيير التقني للإنترنت و إنشاء ICANN خلفا للجهاز القائم، و ذلك عبر وزارتها للتجارة التي قامت بنشر "الكتاب الأخضر"[16]، من أجل إشراك كل الأطراف في إعادة النظر في كيفية تسيير الموارد

الأساسية للإنترنت، تم "الكتاب الأبيض"[17] الذي أدى إلى إنشاء جهاز جديد لتسيير الDNS أكثر رسمية من سابقه ألا و هو ICANN. و هي شركة ذات أهداف غير تجارية[18]، خاضعة لقانون ولاية كاليفورنيا الأمريكية، مقرها بمارينا دال راي بكاليفورنيا. والتي أصبحت منذ أكتوبر 1998 المكلفة بالإشراف على تسيير أسماء النطاقات، عناوين IP والموزعات الجذر Root Servers على المستوى العالمي، و الإشراف على التنسيق التقني لهذه الموارد.

و قد أدى تبني الهيكلة الجديدة لإدارة الإنترنت تحت قيادة ICANN فعلا إلى تسهيل سير الشبكة، و لكن بقاء تسيير نظام الDNS تحت رقابة الحكومة الأمريكية ظل يعتبر تهديدا لسيادة الدول. على الرغم من تطمينات الحكومة الأمريكية للأطراف ذات المصلحة التي كانت قد شاركت في المفاوضات المشار إليها أعلاه؛ و إدعائها آنذاك، أن سبب إعادة النظر في طريقة تسيير نظام أسماء النطاقات هو كون هذا التسيير مخالف لأهداف الشفافية والانفتاح على المنافسة: وأنه نظرا للانتشار الواسع للانترنت والنجاح التجاري للواب بدت للسلطات الأمريكية ضرورة الحصول على إجماع حول طريقة لتسيير هذه الموارد، تحدد بمشاركة و موافقة كل الأطراف ذات المصلحة[19].

و ما زاد من هذا التخوف هو استمرار خضوع تسيير نظام أسماء المواقع لوصاية الحكومة الأمريكية بواسطة ثلاثة وثائق قانونية و هي كالتالي:

- **مذكرة التفاهم**[20](Memorandum of Understanding) :

التي وقعتها وزارة التجارة الأمريكية مع ICANN سنة 1998من أجل إعطاء طابع رسمي لتسليم مهام IANA لهذه الأخيرة. إلا أنه، قبل النقل الكامل لهذه المهام ل ICANN، أرادت وزارة التجارة التأكد من مدى قدرة هذه الأخيرة على أداء المسؤوليات الهامة المتعلقة بتسيير نظام أسماء النطاقات بشكل مستقل، فأدرجت ضمن مذكرة التفاهم بندا يقضي بتحديد فترة انتقالية مدتها سنتين، تقوم فيها ICANN بالتنسيق مع وزارة التجارة الأمريكية بتطوير و تجريب الميكانيزمات و الطرق و الإجراءات الواجب وضعها من أجل تسيير نظام أسماء النطاقات. و هي الوسيلة التي وجدتها الحكومة الأمريكية لضمان بقاء هيمنتها على موارد الانترنت الحساسة. حيث تمت مراجعة هذه المذكرة ست مرات، أربعة منها مست تمديد أجال تنفيذها.ولم تحدد هذه المذكرة معايير موضوعية وواضحة لتقييم أداء ICANN و تحديد مدى قدرتها على تسيير موارد الDNS بصفة مستقلة[21]. كذلك أوكلت بموجب هذه المذكرة ل ICANN مجموعة من المهام، تلتزم بتقديم تقارير بشأنها لوزارة التجارة الأمريكية

بشكل مستمر. و قد سمحت هذه العلاقة التعاقدية لوزارة التجارة بتحديد أهداف و أولويات تسيير نظام أسماء المواقع وفقا لمصالح الحكومة الأمريكية[22].

إضافة إلى هذه الأحكام، احتفظت الحكومة الأمريكية بموجب مذكرة التفاهم بحقها في تعويض ICANN بشركة أخرى وقت ما شاءت، و دون منح أي حق لهذه الأخيرة في الاعتراض.

- **العقد المبرم بين الحكومة الأمريكية و ICANN في فيفري 2000[23] :**

و هو العقد الذي صادقت به الحكومة الأمريكية على نقل مهام IANA إلى ICANN، و المتمثلة أساسا في منح مجموعات عناوين IP لسجلات الانترنت الجهوية (Registres Internet Régionaux –RIR)، النشاطات الإدارية المتعلقة بتسيير الجذر وغيرها.

و قد تم تعديل هذا العقد و تجديده، و كان من المفترض أن تنتهي مدة نفاذ نسخته المبرمة في 2006 في 31 مارس 2012[24].

و يعتبر هذا العقد أهم وثيقة بالنسبة ل ICANN لأنه هو الذي رسم سلطتها الهرمية على التنسيق بين أنظمة التعرف داخل الإنترنت. و إن كان لا يخولها حق تعديل أو إلغاء المعلومات المتضمنة في ملف المنطقة الجذر الموجود على مستوى الموزع الجذر .

- **اتفاق التعاون المبرم بين وزارة التجارة الأمريكية و شركة VeriSign[25]:**

يحدد هذا الإتفاق العلاقة بين الأطراف فيما يخص جذر نظام أسماء النطاقات، و دور شركة VeriSign بإعتبارها سجل ال gTLDs « net. » و « com. » . حيث يلزم الاتفاق هذه الشركة بتنفيذ كل القرارات التي تتخذها ICANN في إطار تنسيقها لمهام تسيير نظام أسماء النطاقات، باستثناء تلك المتعلقة بملف المنطقة الجذر الذي يجب أن يخضع لتعليمات كتابية من وزارة التجارة الأمريكية[26]. و هو بمثابة حق فيتو تضمن بموجبه الحكومة الأمريكية الإبقاء على وصايتها على ملف المنطقة الجذر الموجود على مستوى الموزع الجذر في قمة هرم نظام أسماء النطاقات. و هو ما أكدته في 2005 في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، أين أعلنت صراحة عن رفضها التخلي عن امتيازاتها على الموزع الجذر[27].

و تظهر أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للحكومة الأمريكية في كونه أساس السيطرة التي تمارسها على جذر الDNS.

و بفضل هذه الوثائق الثلاث تكون الحكومة الأمريكية قد أمنت استمرار هيمنتها على الإدارة التقنية للانترنت، عن طريق تدخلها في وضع سياسات ICANN و توجيهها وفقا لمصالحها. كما يمكنها أن تستخدم حق الفيتو ضد أي قرار تتخذه هذه الأخيرة، يتعلق بتعديل ملف المنطقة الجذر، و أن تنقل مهامها إلى شركة أخرى وقت ما شاءت. و هو ما يخالف ما ادعته الحكومة الأمريكية بشأن خوصصة إدارة نظام أسماء النطاقات، و نيتها في إشراك جميع الأطراف ذوي المصلحة في هذه الإدارة.

و بهذا يمكن ل ICANN (أو بالأحرى الحكومة الأمريكية) أن تقرر إلغاء اسم نطاق أي دولة، و منع بذلك الولوج لموارد الإنترنت الخاصة بها. كما يمكنها أن تضع يدها على المحتوى الرقمي الصادر عن الحكومات و المؤسسات و رواد الإنترنت عامة. وهو ما يمثل خرقا صارخا لسيادة الدول.

المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في إدارة الإنترنت بإشراف ICANN

تتسم ICANN ، باعتبارها الجهاز المسئول عن الإدارة التقنية للانترنت، بالخصوصية، ليس فقط بالنظر لإطارها القانوني و علاقتها بالحكومة الأمريكية، وإنما بالنظر لتشكيلتها و كيفية تسييرها للموارد الحساسة للإنترنت و علاقتها بالمنظمات التقنية غير الحكومية التي تشرف على وضع المقاييس التقنية التي تطبق على شبكة الانترنت، القطاع الخاص، المجتمع المدني و خاصة الدول.

الفرع الأول : هيمنة ICANN على تسيير موارد الانترنت الحساسة

كما سبق و أن أشرنا، يستند الانترنت على موارد تقنية حساسة يمكن تلخيصها في نظام أسماء النطاقات (DNS). و هو الذي يسمح بترجمة العناوين الرقمية IP للحواسيب (أو الآلات) المرتبطة بالانترنت، إلى مرادفاتها الحرفية أو ما يعرف بـ" أسماء النطاقات"[28].

و إن كان هذا النظام قد اكتشف في سبعينات القرن الماضي، إلا أن المشاكل المترتبة عن استخدامه للربط بين شبكات تتوزع على الكرة الأرضية بأسرها لم يطفو إلى السطح إلا بعد الانتشار الواسع للانترنت عبر العالم، خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، بعد اكتشاف " الشبكة العنكبوتية العالمية" وبروز الخلفيات السياسية، المالية، والتجارية للحكومة الأمريكية، التي باتت تقيس رهانات هذه الوسيلة الجديدة للاتصالات بمليارات الدولارات"[29] .

حيث كان أول إجراء اتخذته الحكومة الأمريكية للاستغلال الاقتصادي الأمثل للانترنت هو خوصصته عن طريق إنشاء ICANN. التي أصبحت منذ 1998 المسئولة عن

توزيع عناوين IP و منح أسماء النطاقات، و المشرفة على تسيير الموزع الرئيسي لنظام DNS الذي يعد مركز تسيير نظام العنونة بكامله، و هي مدعومة بالهيئات الجهوية عبر العالم [30].

و بهذا، و على الرغم من وجود مقر ICANN بكاليفورنيا، إلا أن سلطتها تمتد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لكل مستخدمي الإنترنت. و ذلك بفضل نظامها الرباعي الطبقات الذي ورثته عن سلفها IANA. فهي التي تعتمد الشركات المكلفة بتسيير أسماء مواقع المستوى الأول (عامة أو جغرافية) أو ما يعرف ب:"Registries" ، مثل: VeriSign بالنسبة للنطاق (com.) و NIC-dz بالنسبة للنطاق (dz.).و يلي ال "Registries"مكاتب التسجيل أو ما يعرف ب:"Registrars" ، التي تتعامل مع الزبائن النهائيين و هي بمثابة بائعي أسماء النطاقات بالتجزئة، كما يقدمون خدمات ما بعد البيع، و غالبا ما يقدمون خدمة الولوج للإنترنت، مثل "وصال" و "جواب" بالنسبة للجزائر. و في أسفل الهرم نجد المسئولون عن إدارة الشبكات الخاصة و هم الزبائن.

و تضبط العلاقة بين ICANN و من يليها في سلم تسيير استغلال أسماء النطاقات بموجب عقود. حيث تحدد ICANN شروط تسيير أسماء نطاقات المستوى الأول ضمن عقد الاعتماد الذي يربطها ب ال "Registries". و تقوم هذه الأخيرة بإدماج هذه الشروط ضمن العقود التي تبرمها مع ال "Registrars". كما يقوم ال "Registrars" بدورهم بإدماج هذه الشروط ضمن العقود المبرمة مع زبائنهم. و بهذا الشكل تضمن ICANN تطبيق قرارتها (خاصة السياسية) من أعلى إلى أسفل هرم تسيير استغلال أسماء النطاقات، كون العقود المبرمة على المستويات الثلاث تتضمن قانون استخدام الإنترنت الصادر عن ICANN. خاصة و أنه بإمكانها، في حال خرق أحد الأطراف لأحكام هذا القانون، منع الطرف المخل بالتزاماته من الولوج إلى اسم النطاق.

و كما يبدو فإن ICANN تمكنت من إنشاء سوق للمضاربة و بدون رقابة على أسماء النطاقات. خاصة وأنها على الرغم من محاولاتها لإبداء تقبلها لفكرة المشاركة الديمقراطية للدول و المستخدمين، فهي لا تقبلها إلا في شكل توصيات، يبقى لها فيها كلمة الفصل ، و هو ما يعكس القيمة الاقتصادية لموارد جديدة كموارد الانترنت .

و يبقى أهم انتقاد يوجه لـ ICANN ،كنموذج لإدارة الانترنت، هو مصداقيتها الديموقراطية. كون هذا الانتقاد نابع أساسا من الإطار القانوني لهذا الجهاز،أو بالأحرى من وضعيتها السياسية كونها خاضعة لرقابة الحكومة الأمريكية و عدم وضوح طرق تسييرها و عدم الاعتراف ببعض قراراتها لعدم مصداقيتها [31].

الفرع الثاني: دور المنظمات التقنية غير الحكومية في إدارة الإنترنت

لعبت المنظمات التقنية غير الحكومية ولا تزال تلعب دورا هاما في تطوير الإنترنت و ضمان استمراريته، لذا فهي تشغل مكانة متميزة في نظام الإدارة التقنية للإنترنت و موارده الحساسة. حيث حلت معظم هذه المنظمات تدريجيا محل الهيئات الحكومية التي واكبت نشأة الإنترنت، و تتمتع كلها بنفس خصائص التنظيم و التسيير. فهي منظمات ذات أهداف غير تجارية خاضعة للقانون الأمريكي، و لكنها تبقى مستقلة عن السلطات الحكومية الأمريكية. يتم تسييرها بطريقة غير رسمية عن طريق ما يعرف ب RFC (Request for Comments) أي طلب التعليقات[32]، التي يشارك فيها مهندسون و تقنيون من كل أرجاء العالم من أجل تطوير مقاييس تقنية لشبكة الانترنت، و هي مكلفة بالضبط التقني للإنترنت. من أهم هذه المنظمات، نذكر:

- مجموعة العمل بشأن هندسة الانترنت Internet Inginering Task Force(IETF)
- مجلس هندسة الإنترنت Internet Architecture Board (IAB)
- جمعية الإنترنت (Internet Society (ISOC

الفرع الثالث: مكانة الدول داخل نظام ICANN لإدارة الانترنت

قبل إنشاء ICANN لم يكن للدول أي مشاركة في إدارة نظام أسماء النطاقات ال DNS، و كان من المنتظر أن يتغير هذا الوضع بعد فتح النقاش حول إصلاح نظام هذه الإدارة من قبل الحكومة الأمريكية (بعد نشر الكتاب الأخضر و بعده الكتاب الأبيض) و الجهود التي بذلها الإتحاد الأوروبي و المنظمات البيحكومية من أجل فرض مشاركة الدول في إدارة الموارد الحساسة للإنترنت. إلا أن الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة التجارة الأمريكية نص صراحة على أن الحكومات ككيانات ذات سيادة، و المنظمات الحكومية التي تضم ممثلين عن الحكومات لا يمكنها المشاركة في تسيير أسماء النطاقات و عناوين IP[33]، و أوصى ذات الكتاب بإمكانية تصرف الدول كمستخدمين للإنترنت أو أن يكون لهم دورا استشاريا دون أي حق في التصويت.

و تبعا لتوصيات الكتاب الأبيض أقصت النصوص التأسيسية ل ICANN الدول من التمثيل داخل مجلس إدارتها، و اكتفت بمنحها مهمة استشارية محضة في إطار ما يعرف ب: Governmental Advisory Committee (GAC) أي "اللجنة الاستشارية الحكومية".

و كانت مهمة هذه اللجنة الاستشارية تقتصر على الإطلاع و إبداء الرأي حول نشاطات ICANN التي تثير اهتمام الحكومات، خاصة في الحالات التي قد تتعارض فيها تلك النشاطات

مع القوانين و التنظيمات الوطنية و الدولية. و استمر الوضع كذلك إلى غاية 2002، حيث أصدر Stuart LYNN، رئيس ICANN ، تقريرا حول إصلاح منظمته تضمن مجموعة من المقترحات من بينها: ضرورة تعزيز دور الحكومات فيها[34]،معللا ذلك بأنه من غير الممكن أن تستمر ICANN في العمل بمعزل عن مؤسسات العالم الفعلي أي الحكومات باعتبارها الممثل الأكثر شرعية للشعوب، و ذلك من أجل حل بعض المشاكل التي تواجهها ICANN ، من بينها : عدم مشاركة فاعلين أساسيين في نظام الDNS (خاصة مسيري أسماء نطاقات المستوى الأول الجغرافية (ccTLD))، نقص الشرعية الديموقراطية و التمويل. لهذه الأسباب اقترح Stuart LYNN إقامة شراكة متوازنة بين القطاعين العام و الخاص و أن يصبح ثلث أعضاء مجلس الإدارة يعين مباشرة من طرف الGAC أو الحكومات الوطنية.

و بناءا على هذا التقرير تم إنشاء لجنة خاصة لفحص مقترحات رئيس ICANN ، انبثقت عن أشغالها بعض التعديلات على النصوص التأسيسية لهذه الأخيرة من طرف مجلس إدارتها في ديسمبر 2002 . من بينها تعديلين مسا العلاقة بين ال GAC و مجلس إدارة ICANN. و بموجب هذين التعديلين أصبح لل GAC همزة وصل داخل مجلس الإدارة دون حق في التصويت، كما أصبح لها صلاحيات خاصة فيما يتعلق بمسائل السياسة العامة. حيث أصبح مجلس إدارة ICANN ملزم بإبلاغ الGAC بكل مقترح يتعلق بالسياسة العامة يقدمه مجلس الإدارة أو أي جهاز تابع لICANN لتعليقات الجمهور. و على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار رد ال GAC على هذا التبليغ قبل اتخاذ أي قرار. كما يمكن لهذا الأخير أن يتقدم مباشرة لمجلس الإدارة بأسئلة في شكل تعليقات أو أراء مسبقة أو توصيات خاصة. و في حال قرر مجلس الإدارة عدم الأخذ برأي ال GAC، عليه بإعلام هذا الأخير بقراره مع ذكر الأسباب[35].

و في هذه الحالة تنص النصوص الأساسية على أنه على مجلس الإدارة و ال GAC محاولة إيجاد حل مقبول من الطرفين بحسن نية و في الوقت المناسب. و في حال عدم توصلهما إلى اتفاق على مجلس الإدارة عرض أسباب عدم أخذها برأي الGAC في قرارها النهائي[36].

و إن كان يبدو من هذه التعديلات المتوالية أن الدول استطاعت أن تفتك مكان لها في قلب نظام تسيير الموارد الحساسة للإنترنت، إلا أن قضية إنشاء اسم نطاق عام جديد (xxx.) مخصص للمواقع ذات المحتوى الإباحي في 2005 سرعان ما أبرزت هشاشة هذه المكانة، وإن كانت مناسبة أيضا اثبت فيها ال GAC أنه بإمكانها فرض رأيها داخل ICANN[37] .

و في 2011 اتخذ مجلس الإدارة قرارا برفع القيود على إنشاء أسماء نطاقات عامة جديدة بعد عرض مقترحها للجمهور الذي تضمن مقترحات من ال GAC ،تعلقت باحترام الأسماء الجغرافية و المبادئ العامة للقانون الدولي، فيما يخص الآداب و النظام العام، كما هي محددة في الاتفاقات الدولية.

كما أسندت مهام جديدة لل GAC بموجب ال affirmation of commitments المبرم بين ICANN و وزارة التجارة الأمريكية، تمثلت في إشراكها في الميكانيزمات الجديدة لإعادة النظر في ICANN ، إلا أنها تبقى غير كافية للقول بأن الدول أصبحت تشارك فعليا في تسيير الموارد الحساسة للإنترنت. فهل سيؤدي ضغط هذا الجهاز الاستشاري على المدى القصير أو المتوسط إلى رفع الهيمنة الأمريكية على تسيير الDNS ؟

وبناءا على ما سبق، و على الرغم من استحداث الGAC داخل ICANN و إشراك المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في حل ما يعرف بنزاعات أسماء النطاقات/علامات تجارية، فإن الانترنت يبقى خاضع لإدارة أقصيت الدول منها بشكل شبه كامل على الرغم من أنه يعبر حدودها وله انعكاسات على أراضيها . بل وأكثر من ذلك فهو يخضع هذه الموارد الإستراتيجية لوصاية دولة واحدة وهي " الولايات المتحدة الأمريكية". وهو ما يبرر الانتقادات الموجهة لهذه الآلية المعتمدة لضبط الانترنت والتي تم رفعها على المستوى الدولي في إطار القمة العالمية حول مجتمع المعلومات دون جدوى. ليعاد طرحها في إطار المؤتمر العالمي للاتصالات لسنة 2012 من قبل عدة دول و على رأسها الصين، روسيا و الإمارات، من أجل تحرير حوكمة الإنترنت من الهيمنة الأمريكية و إخضاعها للرقابة الحصرية للحكومات و لكن دون جدوى أيضا[38].

المبحث الثاني: الرهانات الإستراتيجية المرتبطة بإدارة الإنترنت

تمكنت شبكة الانترنت، خلال سنوات قليلة، من أن تفرض نفسها كثروة هامة للأمم، و كواحدة من البنى التحتية الأكثر أهمية بالنسبة لها. حيث تطورت داخل أغلب المجتمعات عبر العالم لتصبح عنصرا أساسيا في التعليم، التواصل الاجتماعي والثقافي، نشر المعرفة وفي الاقتصاد. ولعل هذا التطور هو الذي أبرز انعكاسات الانترنت على هذه المجتمعات، كما أبرز الرهانات المرتبطة بها على المستويين الوطني و الدولي،وهي متعددة فمنها : السياسية ، التقنية ، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

و نظرا لسعة الحديث حول هذه الرهانات ،سنقتصر، خلال عملنا هذا، على أبرز الرهانات المرتبطة بالحوكمة التقنية ذات التبعات القانونية، أو تلك التي تؤثر على المبادئ

العامة للقانون لاسيما على المستوى الدولي، ولعل أهمها تلك المتعلقة بسيادة الدول والديمقراطية.

المطلب الأول: الإدارة التقنية للإنترنت:أساس لممارسة سلطة سياسية على الشبكة

لطالما ارتبط النقاش حول مفهوم " حوكمة الانترنت " عامة بالإدارة التقنية لهذا الأخير[39]. خاصة ما تعلق منها بتسيير نظام أسماء النطاقات (DNS) ،لدرجة أنه غالبا ما كان يتم الخلط بين مفهومي " حوكمة الانترنت" و " إدارة الـ DNS "[40].

و بالفعل فإن الأشكال الحالية لحوكمة الانترنت مرتبطة مباشرة بخصوصياته الهندسية، و بشكل خاص بخصوصيات الـ DNS، أو كما يسميه البعض بـ" الخلل التاريخي" « anomalie historique »[41].

ففي البداية كان الهدف من إنشاء نظام الـ DNS، وفقا لهندسته الحالية، هو تسهيل عمليات وضع وصيانة الشبكة. إلا أنه سرعان ما تحولت أسماء النطاقات التي تشكل لب هذا النظام إلى موارد حساسة ونادرة رغم استمرار خضوعها لإدارة مركزية. حيث أصبحت هذه الهندسة المركزية، منذ سنوات، محل انتقاد، خاصة بعد أن تأكد استخدامها كأساس لممارسة سلطة سياسية على الشبكة[42].

و قد انصبت هذه الانتقادات على الطابع الاعتباطي والانفرادية في اتخاذ القرارات داخل الجهاز الرئيسي المكلف بالتسيير التقني للشبكة العالمية، ألا و هو « ICANN » ،من جهة. و الوصاية التي تمارسها الحكومة الأمريكية على هذا الجهاز، من جهة أخرى.

و يمكن حصر الانتقادات الموجهة لهذا الجهاز في ثلاثة نقاط: مركزية و غموض في كيفية التسيير، غياب التمثيل الديمقراطي للدول و مستخدمي الشبكة داخل هذا الجهاز، و انفرادية اتخاذ القرارات داخل هذا الجهاز[43].

الفرع الأول: مركزية و غموض في كيفية تسيير الانترنت

تسيطرICANN بحكم الدور الذي تلعبه في تسيير الانترنت(كما رأينا سابقا) على كل الأشغال الرامية إلى تطوير هذا الأخير. و في نفس الوقت فإن هذه الأشغال يتولاها عدد كبير من الأقسام الفرعية الجد متخصصة، و التي تحمل تسميات غامضة [44]، التي قد تبدو من الناحية العضوية أو التنظيمية كنفق متشعب خاصة بالنسبة لغير المتخصصين، إلى درجة أنه غالبا ما يتخلى الأشخاص الراغبين في متابعة النشاط الدائم لهذا الجهاز عن هذه الفكرة. و عليه يمكن القول أن مهمة التسيير التقني للانترنت من قبل ICANN لا تستجيب للمتطلبات الديمقراطية للتسيير الشفاف للشبكة [45].

الفرع الثاني:غياب التمثيل الديمقراطي للدول و المستخدمين

تعد ICANN مؤسسة هجينة تضم أعضاء من هياكل عمومية و خاصة عبر العالم. بينما يتكون مجلس إدارتها من رعايا 18 دولة[46]، و لكن تحت وصاية. و بسبب تركيبتها الفريدة هذه لم تكن ICANN في البداية تضم أي عضو ممثل للدول أو المنظمات الحكومية و لا لمجموعة المستخدمين .

فعلى مستوى الدول، تمكنت دول الاتحاد الأوربي، بمناسبة إشراكهم في النقاش المفتوح حول الكتاب الأخضر ثم الكتاب الأبيض اللذان أصدرتهما الحكومة الأمريكية في 1998، من التأثير على مسار إنشاء ICANN . حيث تمكن الإتحاد الأوروبي من إدراج مبادئ قانونية عامة سبق ذكرها. كما تم إنشاء اللجنة الاستشارية للحكومات (GAC) داخل ICANN ، مهمتها الدفاع عن أهداف السياسة العامة و أهداف الجماعة الدولية[47].

و على الرغم من المهمة الاستشارية التي أوكلت لهذه اللجنة، إلا أنها تمكنت من إدخال بعض التعديلات على كيفية إدارة الانترنت.

أما فيما يخص ممثلي المستخدمين ، فقد حاولت ICANN ، ردا على الانتقادات المتعلقة بعدم مصداقيتها، إدخال ممثلي المستخدمين في تنظيمها عن طريق المبادرة التي أطلقت سنة 2001، و المتمثلة في إجراء انتخابات مفتوحة على الخط وفقا لقوانينها الأساسية، من أجل اختيار أعضاء أحد الهيئتين المكونتين لـ ICANN و هما:

« At Large » الذي من المفروض أن يمثل مشاركة المستخدمين كأفراد في التسيير، لاسيما تسيير ال DNS. فحسب المادة 4 من القوانين الأساسية ل ICANN ، كان من المفروض أن تضم هذه الهيئة نصف أعضاء مجلس إدارة ICANN ، إلا أنه لم يتم أبدا التوصل لذلك بحكم أن الانتخابات المفتوحة التي أجريت على الخط للسماح لمستخدمي الانترنت باختيار ممثليهم الخمس (وفق تمثيل قاري أي: إفريقيا، آسيا، المحيط الهادي، أوربا، أمريكا اللاتينية و الكرايب وأمريكا الشمالية) قد باءت بالفشل. حيث لم يصوت من ضمن 300 مليون مستخدم سوى 34000 [48] أغلبهم صوتوا على أساس الأفضلية الوطنية. كما كانت تنقص هذه الانتخابات المصداقية بسبب حالات التزوير المسجلة خلالها.

كذلك، وبعد انتخاب الممثلين العشرة لمستخدمي الانترنت تبينت عدم نجاعة هذا النظام لأن المنتخبين أصبحوا في معزل عن ناخبيهم ولا تربطهم بهم أي علاقة. لذا تقرر إيقاف العمل بهذا الإجراء[49]، و إعادة النظر في هيكلة« At large ». وأيا كان فإن هيئة « At Large »لها دورا استشاري محض، و إن كان يراد من إعادة النظر في تشكيلتها خلق السلطة

المضادة الوحيدة داخل ICANN (كونها تمثل المستخدمين). وعليه فلا تمثيل ديمقراطي داخل هذا الجهاز.

الفرع الثالث: أحادية اتخاذ القرار داخل ICANN

يبرز انفراد ICANN باتخاذ القرارات المتعلقة بنظام التسمية والعنونة من خلال الخيارات التقنية التي يتبناها. وحسب رأي [50] Bertrand warusfel فإنه يجب التمييز في هذا الصدد بين الخيارات التقنية المحضة والخيارات الخارجة عن المجال التقني. حيث لا تخضع الفئة الأولى من الخيارات بطبيعتها للصراع على المصالح الاقتصادية والسياسية. في حين تحدد الفئة الثانية من الخيارات وفقا لصراع المصالح السياسية والاقتصادية بل وحتى المصالح ذات الصبغة الوطنية والثقافية.

والدليل على ذلك هو التأخير الذي سجل في تطوير بروتوكولات متعددة اللغات، وكذا النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات[51]، سواء فيما يخص تقسيم عائدات هذه الأسماء (باعتبار أن ميزانية ICANN ممولة أساسا من تجارة أسماء النطاقات) أو الخلط بين أسماء النطاقات والعلامات المميزة، أو حول أهمية منح اسم نطاق من المستوى الأول ،سواء كان وطني أو عام، كما هو الحال بالنسبة لإسم النطاق « eu. » الخاص بأوروبا. أو تحويل نطاق الزئير إلى كونغو الديمقراطية و غيرها. وذلك لأن منح اسم نطاق تحول إلى تصرف سياسي[52].

وقد مكنتنا الانتقادات الموجهة لتنظيم ICANN أو كيفية إدارته للانترنت (على أساس أنها لا تستجيب لشروط الديمقراطية ، الشفافية والتعددية التي تطالب بها الأغلبية) من تسليط الضوء على رهان سياسي جد هام آلا وهو " سيادة الدول ".

المطلب الثاني: سيادة الدول في مواجهة الفضاء السيبراني

ترتبط مخاطر سيطرة الولايات المتحدة على الانترنت، من خلال الجهاز المسئول عن إدارته التقنية، أساسا بما لهذا الوضع من انعكاسات على سيادة الدول، كما تعد هذه المسألة من الخصائص الأساسية للإنترنت على المستوى القانوني.

فمنذ ظهور الانترنت برزت على المستوى الداخلي للدول سلوكات و أوضاع قانونية جديدة استوجبت إعادة النظر في الأطر القانونية الوطنية من أجل تكييفها مع متطلبات البيئة الرقمية. لكن التطبيق الفعلي لهذه القوانين الوطنية و الأحكام القضائية الصادرة بناءا عليها غالبا ما كانت تواجهه عراقيل. فبالإضافة إلى العراقيل التقليدية التي يحكمها القانون الدولي الخاص، برزت عراقيل مرتبطة هذه المرة بهندسة البنية التحتية للإنترنت. ولعل قضيتي word sport و yahoo Exchange التي رفعت أمام المحاكم الفرنسية في بداية

الألفين تعد من أهم القضايا التي أبرزت الصراع القانوني بين الدول، ليس بسبب الاختلاف في التصورات القانونية أو في مفهوم النظام العام و إنما بسبب الهندسة التقنية للانترنت و الهيمنة الأمريكية عليها. لتأتي لاحقا اعترافات إدوار سنودان بخصوص برامج جوسسة الوكالة الأمريكية للأمن NSA على الشبكة العالمية لتبرز أكثر خطورة تحكم الإدارة الأمريكية في هذه الشبكة على الدول و على الأفراد[53].

الفرع الأول: تأثير الهندسة التقنية للانترنت على سيادة الدول

كما سبق و أن ذكرنا، من بين الموارد التي تخضع لمراقبة ICANN ، يوجد الموزعات الجذر. حيث تمثل هذه الموزعات الوسيلة التقنية التي يقوم عليها التسيير التقني للانترنت، كما تمثل رمز هيمنة المصالح الأمريكية و قطاعها الخاص عليه. و يبلغ عدد هذه الموزعات ثلاثة عشر موزع جذر منتشر عبر العالم.

تقوم جملة موجهات الشبكات (Routers) الموجودة عبر العالم بنسخ شجرة التسمية عليها، و هي بالتالي تلعب دور الموزعات السيدة أو الرئيسة بالنسبة لقاعدة بيانات "أسماء النطاقات"[54]. كما أن هيكلة هذه الموزعات الثلاثة عشر هي بدورها هيكلة هرمية نجد على رأسها الموزع المسمى " أ " أو « A » بالانجليزية، هو سيد قاعدة البيانات بأكملها.

و تم توزيع هذه الموزعات جغرافيا عبر العالم بالشكل التالي: ثمانية منها موجودة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثلاثة بأوروبا (لندن ، ستوكهولم و مدريد) ، و واحد بآسيا (طوكيو) .أي أن ثلثي هذه الموزعات موجود فوق الأراضي الأمريكية.

أما من الناحية القانونية فإن ICANN تتحكم في واحد من هذه الموزعات و هو الموزع "أ"، أي سيد نظام التسمية بها، و الذي يوجد بمكان سري[55]. بينما تتحكم في بقية الموزعات كيانات يصعب تحديدها[56] .

إضافة إلى التوزيع الجغرافي للموزعات الجذر و من يتحكم في سيرها، هناك نقطة لا تقل أهمية عن سابقتها، ألا و هي كيفية تسيير هذه الموزعات. حيث تقوم ICANN بمناسبة اتخاذها أي إجراء يتعلق بإدارة الموزع "أ"، بإرسال عريضة للكيان المسئول عن تسييره وهو شركة VeriSign. على الرغم من أنه في الظاهر يتم تقديم ICANN على أنها المسئول الوحيد عن هذا الموزع. علما أن شركة VeriSign تخضع قانونا لوزارة التجارة الأمريكية، لذا فهي تقوم بإعلام هذه الأخيرة بعريضة ICANN ، وتنتظر تلقي الضوء الأخضر منها لإدخال مضمون العريضة في الموزع "أ".

و نظرا للهيكلة الهرمية التي أشرنا إليها أعلاه، فإن شركةCISCO Systems تلتزم أيضا بتطبيق الإجراءات اللازمة على موجهاتها لمطابقتها مع العرائض التي تأتيها من الأعلى، أي من الموزعات الثلاثة عشر. في حين يقوم تنظيم IETF بالعمل على ضمان التناسق بين مختلف الموزعات عند إدخال هذه العرائض، عن طريق وضع المقياس المناسب. لأنه في حالة غياب المقياس المناسب عند إدخال أسماء نطاقات بلغات أخرى (عربية، صينية، عبرية....) مثلا يصعب وضع هذه الأسماء، و قد يتسبب ذلك في خلل أو عرقلة للنظام ككل.

و جاء ذكرنا لهذه التفاصيل بخصوص تسيير الموزعات الرئيسية التي تقوم عليها الهيكلة التقنية للانترنت من أجل إبراز الامتيازات[57] التي تسعى الحكومة الأمريكية لحمايتها من خلال استمرار بسط هيمنتها على البنية التحتية التقنية للانترنت، و هي امتيازات مالية و إستراتيجية.

أما بالنسبة للامتيازات المالية فحسب: Stephane koch، أخصائي في شؤون ICANN:

« Paradoxalement, les pays du sud et les pays asiatiques paient un tribut élevé pour accéder au réseau « gratuit », les échanges d'informations entre les serveurs-racines et les détenteurs de noms de domaines représentent un coût de l'ordre de plusieurs dizaines de millions d'euros par année. On peut noter que 80% à 90% de ces paquets d'informations qui transitent sur Internet passent par les Etats-Unis, et que presque 90% des ordinateurs utilisent Microsoft.»[58]

أما الامتيازات الإستراتيجية فتظهر من خلال ما تسمح به هذه الهيمنة للحكومة الأمريكية بالانفراد بمعالجة المعلومات التي تنقل عبر الانترنت على المستوى العالمي فحسب نفس الأخصائي:

« Sous couvert de lutte contre le terrorisme, de plus en plus de données sont collectées sans que leurs titulaires en soient vraiment conscients ou même informée. » [59]

بل و أكثر من ذلك، فإن هذه الهيمنة تمنح للولايات المتحدة الأمريكية خيارا هاما للضغط الدبلوماسي على الدول، و ذلك من خلال ، من جهة، حق الفيتو الذي تتمتع به في مواجهة نشاطات ICANN، و الذي يسمح لها في حالة وجود علاقة قوة أن تضرب عرض

الحائط القرارات السياسية لباقي الدول،عن طريق فك ربط أي دولة معارضة بالانترنت بمجرد التدخل على مستوى أحد الموزعات الموجودة فوق أراضيها[60].

و من جهة أخرى، فإن ضرورة الموافقة المسبقة للحكومة الأمريكية على إنشاء أو إلغاء أسماء نطاقات وطنية أو قطاعية تعطي لهذه الأخيرة السلطة التقديرية شبه المطلقة في تقرير مدى أهمية إنشاء أو إلغاء هذه الأسماء [61].

في حين، و كما يرى Olivier Iteanu، فإن عملية إنشاء أسماء النطاقات، لاسيما الوطنية منها،أصبحت بمثابة تصرف سياسي. بحيث أصبحت كل دولة ترى في وجودها على الانترنت من خلال اسم نطاقها الجغرافي تعبيرا عن سيادتها[62]. بينما يوجد في الواقع الكثير من الحالات التي أبرزت تدخل الحكومة الأمريكية في إنشاء بعض أسماء النطاقات الوطنية (أو الجغرافية). فتيمور الشرقية مثلا، حصلت على استقلالها سنة 2002 و لم تتمكن من إنشاء اسم نطاقها الوطني إلا في سنة 2005؛ كذلك الاتحاد الأوربي عندما أراد إنشاء اسم النطاق"eu."، تطلب منه ذلك وقت طويل من المفاوضات، ليحصل عليه سنة 2006. وكذلك الأمر بالنسبة لكرواتيا. أو حتى اسم النطاق الوطني "za." الممثل للزئير، الذي بقي يستخدم إلا من قبل المعارضة، في حين أن هذا البلد اختفى و حلت محله الكونغو الديمقراطية، و لم يتم إلغاء اسم النطاق "za." إلا بطلب من ICANN سنة 2001 على الرغم من التنديدات .

و بالتالي و بفضل هذه الوضعية أصبحت الحكومة الأمريكية تمارس سلطة تفوق العادة على ما يعتبره البعض "مورد عام عالمي"، و هو ما تندد به أغلبية الدول و الحركات الجمعوية عبر العالم .

الفرع الثاني: تطور التكنولوجيات المرتبطة بالانترنت وتأثيره على سيادة الدول

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و منافستها لسيادة الدول لم تعد تقتصر على تسيير أسماء النطاقات فحسب. ففي الوقت الذي تتوجه فيه أغلب الدول إلى تركيز جزء كبير من بنيتها التحتية الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية على شبكة الانترنت، صار من الضروري أن يهتم عدد أكبر من الفاعلين بكيفية هيكلة جل التكنولوجيات التي يقوم عليها الانترنت لتطور مجتمعاتها و العلاقات فيما بينها كدول. و بالتالي فلا شيء من ما ينظم الانترنت، يحدد هندسته و يؤثر على مستقبله التكنولوجي يمكنه أن يكون حياديا[63]. لأن الطابع الاستراتيجي لإدارة نظام الـ DNS أصبح أكثر حساسية في ظل ما يعرف بـ" انترنت الأشياء" [64]، الذي يرتبط بتنوع أنظمة الولوج إلى الانترنت بفعل تطور الاستخدامات النقالة له

(الولوج عن طريق الهاتف النقال، أو من السيارة أو عبر شاشة التلفزيون و غيرها، وفي المستقبل من أي جهاز إلكتروني) .

و عليه فإن جل الأشياء التي نستخدمها يوميا سوف تصبح مرتبطة بالشبكة سواء الأجهزة النقالة أو الأجهزة المنزلية. و حتى توزيع الأموال و السلع سوف يصبح تدريجيا مرتبطا بنظام الـ DNS، عن طريق الاستبدال التدريجي للباركود بشرائح تتواصل فيما بينها بدون كوابل « Radio Frequency Identification (RFID) » ،التي ترتبط بدورها بالانترنت عن طريق تكنولوجية مشتقة من الـ DNS ،ألا و هي: « Object Naming Service (ONS) [65] ». وبالتالي فإن التحكم في الـ DNS و ال ONS سوف يمتد إلى حركة الأشخاص و تنقل الأموال و السلع. لذلك فإن الرهانات السياسية "لانترنت الأشياء" ستكون أكثر أهمية من الانترنت الحالي.

فإذا كان يصعب على الدول القبول بهيمنة دولة واحدة على البنية التحتية الحساسة لشبكة الانترنت و هي مكونة من حواسيب مرتبطة فيما بينها، فكيف لها أن تقبل بهذه الهيمنة أو الرقابة على كل المعلومات الخاصة بحركة الأموال و السلع عبر العالم، بل و حتى حركة الأشخاص التي سيتم الحصول عليها باستخدام الأنظمة القائمة على هذه التكنولوجية .

و إذا كانت الدول تطالب اليوم بإشراكها على قدم المساواة في إدارة الانترنت كما هو عليه الآن، فإن التطور الذي بات يعرفه هذا الأخير يستوجب أكثر شفافية و ديمقراطية في مسار تسيير الشبكة.

نهيك عن ما يمثل هذا التطور من خطورة على الحياة الخاصة للأشخاص عبر العالم، مهما اختلفت قوانين بلدانهم بهذا الخصوص.

المطلب الثالث:الرهانات المرتبطة بمأل شبكة الانترنت

إن تمسك الإدارة الأمريكية و سعيها إلى الحفاظ على هيمنتها على تسيير موارد الانترنت الحساسة، و على رأسها نظام الـ DNS، لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد. و ذلك بسبب النتائج السياسية التي سوف تترتب عن التطور المستمر للشبكة. فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقا،و الذي على ما يبدو سيعزز وضعية الإدارة الأمريكية في مواجهة باقي الدول فيما يخص تسيير الانترنت، فإنه و على أساس مواقف غالبية الدول تجاه هذا الوضع بات يبرز خطر يهدد مستقبل الانترنت كشبكة عالمية مفتوحة ولامركزية (و لو ظاهريا) أساسها الحياد.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الحياد

يعد"الحياد" مبدأ من المبادئ التي يقوم عليها الانترنت، و هو الآن محل نقاش دولي ساخن لما له من تبعات على مصير الشبكة العالمية.

حيث يقوم هذا المبدأ على البروتوكول « TCP/IP »، الذي يضمن الفصل بين وظيفة نقل المعلومات و وظيفة معالجتها. و يمثل هذا الفصل "مبدأ الحياد" أو كما يعرف أيضا بمبدأ "من النهاية إلى النهاية(end to end) " . و وفقا لهذا المبدأ فإن "ذكاء" الشبكة يوجد في طرفيها و ليس مركزا داخلها[66]. حيث تتم معالجة المعلومات على مستوى الأجهزة الموجودة على طرفي الشبكة (و في إحدى الطرفين يوجد المستخدمين).

حيث لا يتم التمييز بموجب هذا المبدأ بين مصدر و جهة أو محتوى المعلومة التي تنقل عبر الشبكة. و هو ما يضمن للمستخدمين أن مرور الإنترنت لا يخضع لأي توجيه قد يحد أو يحسن إمكانيات الولوج إلى التطبيقات و الخدمات التي تقدمها الشبكة. و ذلك لأن تقديم خدمات الولوج إلى الإنترنت و كذا إنتاج المحتويات تتولاه عادة شركات تجارية خاصة، التي تسعى بطبيعتها إلى تحقيق الربح السريع من أجل تعويض استثماراتها، و لولا مبدأ الحياد لعملت هذه الشركات على تفضيل مستخدمي خدماتها الذين يدفعون أكثر على باقي المستخدمين.

كما يضمن تطبيق مبدأ الحياد على شبكة الإنترنت عدم منع تدفق المعلومات أو تدهوره، الأمر الذي يضمن الاستخدام الحر للشبكة من قبل كل المستخدمين.

و قد كان لهذا المبدأ الفضل في تطوير العديد من التكنولوجيات التي تم تبنيها بعدها على المستوى العالمي (مثلا لغة html أو أنظمة peer to peer). و هو الذي سمح بتطوير الشبكة واستخداماتها. فهو يسمح من جهة للمستخدمين بتطوير مضامين و خدمات جديدة. و من جهة أخرى، يوفر للجميع الولوج دون أي تمييز إلى الموارد التي تتيحها الشبكة من تطبيقات، مضامين و خدمات.

و لعل هذه المسألة الأخيرة، أي ولوج الجميع إلى موارد الشبكة هو الذي يطرح إشكالا من الناحية السياسية. فحسب Bernard Benhamou، يوجد العديد من المبادرات العامة أو الخاصة التي ترمي إلى إعادة النظر في هذا المبدأ. حيث أبرزت هذه الفكرة صراعا بين الدول الديموقراطية وغير الديمقراطية، بل و داخل الدول الديموقراطية ذاتها و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. و هو صراع بإمكانه أن يؤدي إلى تفكيك الشبكة، و بالتالي سيقلل من أهميتها .

مع الإشارة إلى أن أصل مطلب إعادة النظر في مبدأ الحياد هو أيضا و دائما تقني أو تكنولوجي. و ذلك بسبب التطور الأخير على مستوى الهندسة أو الطبقة المادية (أي شبكة الاتصالات ذاتها) و الطبقة المنطقية (أي البروتوكولات و نماذج الاتصال التي تسمح بنقل المعطيات عبر الشبكة مثل بروتوكول TCP/IP) للإنترنت في آن واحد ، حيث يسمح بروتوكول TCP/IP[67] (سواء في IPv4 أو IPv6) بالإخطار عن المعطيات المكونة للمرور داخل الشبكة. و من جهة أخرى، التجهيزات المكونة للهندسة المادية للشبكة مثل: الموجهات تسمح للمتعاملين بأخذ بعين الاعتبار درجة الأولوية المشار إليها، و بالتالي يمكنهم من تسيير مرور المعطيات داخل الشبكة بطريقة مختلفة.

الفرع الثاني: مبدأ الحياد وعلاقته بمستقبل الانترنت

لولا بروز البعد الاقتصادي لتطور الطبقة أو الهندسة المادية لشبكة الانترنت، ما أعطيت كل هذه الأهمية "لمبدأ الحياد" و ضرورة الإبقاء عليه. حيث أصبح متعاملي الاتصالات يطالبون باستحقاقات مالية في مواجهة أكبر مزودي المضامين على الانترنت مثل : google,yahoo و amazon ، مقابل استفادتهم من جزء أكبر من عرض النطاق الترددي، نظرا للأرباح الطائلة التي يحصل عليها هؤلاء المزودون مقابل استثمار ضئيل في إنشاء المضامين، مقارنة مع الاستثمارات الضخمة التي تتطلبها الطبقة أو الهندسة المادية للانترنت[68].

بالإضافة إلى البعد التقني و الاقتصادي لهذا المبدأ يوجد بعد سياسي[69]، و هو الذي يهمنا أكثر مادام يبرز حالة صراع سيادي بين الدول قائم على الاختلاف في مبادئها الإيديولوجية، واختلاف منظورها للديمقراطية التي كرستها شبكة الانترنت. و لعل هذا الوضع هو أحد الحجج التي تستند عليها الولايات المتحدة للاستمرار في فرض هيمنتها على نظام الـ DNS.

و تعد قضية الحكومة الصينية مع محرك البحث الأمريكي google و yahoo أفضل أمثلة على ذلك .

أما عن قضية الصين مع محرك البحث الشهير « google » فتعود إلى سنة 2006. حيث طلبت الحكومة الصينية من شركة google حذف بعض المضامين غير المطابقة لتوجهاتها السياسية و الإيديولوجية من مواقع google الموجهة للصينيين، أي باللغة الصينية. وكانت استجابة شركة google لمطلب الحكومة الصينية بمثابة خرق مباشر لمبدأ الحياد. بل و أكثر من هذا، فقد قامت الصين إلى جانب دول أخرى بتطوير أنظمة مخالفة

لمبدأ الحياد. كما هو الحال بالنسبة لوضع بروتوكول Pv9 غير المتطابق مع بقية الشبكة . وكذلك إنشاء جذر (بديل) للـ DNS لأسماء النطاقات الدولية الصينية، حيث لا يمكن الولوج إلى المواقع المنشأة تحت هذا الجذر من خارج الصين[70].

و ترتب عن هذه الوضعية نتيجتين هامتين: الأولى تتمثل في صراع السيادات بين بعض الدول من جهة، و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛ أما الثانية فتتمثل في الخطر المحدق الذي بات يهدد شبكة الانترنت و هو تفككها على المدى الطويل إذا استمر الوضع على ما هو عليه. الأمر الذي سيؤدي إلى الإنقاص من قيمة هذه الشبكة .

و تجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من حالات الحد من حيادية الشبكة في إطار قانوني، مثل الإجراءات المتخذة في إطار مكافحة الجريمة المعلوماتية. حيث قامت الدول التي سعت ما بين 2011 و 2012 إلى تكريس مبدأ الحياد في قوانينها الداخلية، بمناقشة مدى ضرورة إعادة النظر في القوانين الداخلية التي تشكل تحديدا لمبدأ الحياد، كالتصفية و مكافحة المضامين غير المشروعة.

في انتظار ما سيترتب عن قرار الرئيس الأمريكي ترامب في ديسمبر 2017 القاضي بالتخلي عن "مبدأ الحياد" في الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم تمسك العديد من الدول به و على رأسها دول الإتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

رغم المساعي العديدة للدول الرامية إلى إخضاع الحوكمة التقنية للإنترنت لرقابة الحكومات و إخراجها من الهيمنة الأمريكية، إلا أن المؤسسات التاريخية المكلفة بهذه الحوكمة (و على رأسها ICANN) لا تزال إلى غاية اليوم توسع نشاطها عبر العالم دون إشراك الحكومات في قراراتها. خاصة و أن الجماعة الدولية لم تتوصل بعد إلى إيجاد موقف رسمي موحد بهذا الخصوص. الأمر الذي يصعب التنبؤ بمستقبل النموذج الحالي لحوكمة الإنترنت، خاصة مع انتشار خوارزميات الذكاء الاصطناعي. و في انتظار أي تغيير قد يطرأ على هذه الوضعية الواقعية التي لا تزال الولايات المتحدة تفرضها على الدول، يبقى : " انتشار شبكة الإنترنت ليس إلا مثال حي على انفجار السيادة. حيث لا يمكن التحدث اليوم عن سيادة واحدة، و إنما على العديد من السيادات التي باتت تنافس سيادة الدولة."[71]

الهوامش:

[1] تبنت الوثائق الرسمية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات في نسختها العربية مصطلح "إدارة الإنترنت" كمرادف لمصطلح " Internet governance" بالإنجليزية أو « Gouvernance de l'Internet » بالفرنسية، بينما فضلنا تبني ضمن هذا العمل مصطلح

"حوكمة الإنترنت" لأنه في اعتقادنا الأنسب، دون التخلي كلية عن استخدام مصطلح "إدارة الإنترنت" من الحين للأخر، خاصة فيما يتعلق بإدارة الشق التقني من الإنترنت.

[2] انعقدت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات على مرحلتين، في جنيف في 2003 (المرحلة الأولى) و تونس في نوفمبر 2005 (المرحلة الثانية)، تحت رعاية الأمم المتحدة. و تعد هذه القمة، إلى جانب مبادرات دولية أخرى، ترجمة لشعور الجماعة الدولية بضرورة تدويل القضايا المتعلقة بالانترنت. حيث انبثقت عن المرحلة الأولى للقمة وثيقتان رسميتان:

1- إعلان المبادئ المعنون ب:"بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة". الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A، 12 ديسمبر 2003

2- و خطة العمل.الوثيقة WSIS-03/GENEVEA/DOC/5-A، 12 ديسمبر2003

بينما انبثقت عن المرحلة الثانية وثيقتان رسميتان أيضا:

1- إلتزام تونس.الوثيقة WSIS-05/TUNIS/DOC/7-A، 18 نوفمبر2005

2- برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. الوثيقة WSIS-II/TUNIS/DOC/6(Rev.1)-A، 18 نوفمبر2005.

للمزيد من التفاصيل انظر:

Union Internationale des Télécommunications, https://www.itu.int/net/wsis/index-fr.html, Consulté le : 21-01-2020

[3] BERLEUR Jacques et POULET Yves, Gouvernance de la Société de l'Information-Loi- Autorégulation –Ethique, Cahiers du Centre de Recherche Informatique et Droit, Bruylant, n° 22, 2002, p. 14.

[4] DELMAS Richard, Le Sommet Mondial sur la Société de l'Information et "après " ?- Perspectives sur la cité globale, Internet, contrat social et bien commun, Collection Médias, Sociétés et Relations Internationales, Bruylant, Bruxelles, 2007, p. 316.

[5] BERLEUR Jacques et POULET Yves, Gouvernance de la Société de l'Information-Loi- Autorégulation –Ethique, Op-cit, p. 6.

[6] MERZOUKI Meryem et MEADAL Cécile, De l'organisation des nouveaux collectifs à l'organisation de la cité : gouvernance technique et gouvernance politique d'Internet, mars 2004, https://www.researchgate.net/publication/278814768_De_l'organisation_des_nouveaux_collectifs_a_l'organisation_de_la_cite_gouvernance_technique_et_gouvernement_politique_d'Internet, Consulté le : 27-12-2019.

[7] KURBALIJA Jovan et GELBSTEIN Eduardo, Gouvernance de l'Internet : Enjeux, acteurs et fractures, 2005, https://www.diplomacy.edu/sites/default/files/IG-French-1st.pdf, Consulté le : 05- 01-2020.

[8] Lavenue Jean-Jacques, Cyberespace et Droit International : pour un nouveau Jus Communicationis, Revue de la Recherche Juridique, Droit Prospectif, Presses universitaires d'Aix-Marseille, vol.21, n°66, , 1996, p.4.

[9] GILLIERON philipe, Propriété Intellectuelle et Internet, Publication CEDIDAC, Lausanne, 2003, p.8.

[10] Groupe Figaro CCM Benchmark, www.commentcamarche.net, Consulté le : 20-12-2019.

[11] FROOMKIN Michael, Wrong Turn in Cyberspace, Duke Law Journal, 2000, Cité par GILLIERON Philippe, Propriété intellectuelle et Internet, Op-cit, p.8.

[12] GADDES Chawki, Le droit international face aux nouvelles technologies, La Régulation Internationale d'Internet, Editions A.PEDONE, Paris, 2002, p.169

[13] BRICTEUX Caroline, Le Domain Name System : point de départ de la conquête de l'Internet par l'Etat, Revue du Droit des Technologies de l'Information, Editions Larcier, n°46, 2012, pp.5-31.

[14] (.gov, .edu, .com, .org, .mil, .net)

[15] International Organization for Standardization (ISO) الصيغة المختصرة لمنظمة التقييس الدولية.

[16] US Department of Commerce, NTIA, Improvement of Technical Management of Internet Names and Addresses, Proposed rule - Request for public comment, Federal Register, vol. 63, no 34, 20 février 1998, pp. 8825-8833. Voir aussi GILLIERON Phillipe, Propriété intellectuelle et Internet, Op-cit, pp.12-15.

[17] US Department of Commerce, NTIA, Management of Internet Names and Addresses, Statement of policy, Federal Register, vol. 63, no 111, 10 juin 1998, p. 31741. Voir aussi, Phillipe GILLIERON, Ibid.

[18] وكان ذلك كنتيجة للنقاشات المفتوحة في بداية 1998 بعد نشر الكتاب الأخضر من قبل السلطات الأمريكية، ثم الكتاب الأبيض في منتصف 1998 أنظر :

DELMAS Richard, Internet, une gouvernance imparfaite, Cahiers du Centre de Recherche Informatique et Droit, Bruylant, n° 22 , 2002, p.119.

[19] DELMAS Richard, Ibid, pp.118-119.

[20] Memorandum of Understanding between the U.S. Department of Commerce and Internet Corporation for Assigned Names and Numbers », 25 novembre 1998, http://www.icann.org/en/general/icann-mou-25nov98.htm, Cité par BRICTEUX Caroline, Le Domain Name System : point de départ de la conquête de l'Internet par l'Etat, Op-cit.

[21] Dumortier Franck, À propos du Sommet mondial sur la société de l'information - Les ambiguïtés de la gouvernance de l'Internet, Revue du Droit des Technologies de l'Information, Editions Larcier, n° 25, 2006, p.151.

[22] BRICTEUX Caroline, Le Domain Name System : point de départ de la conquête de l'Internet par l'Etat, Op-cit, p. 7.

[23] « Contract Between ICANN and the United States Government for Performance of the IANA Function », 9 février 2000, http://www.icann.org/en/general/iana-contract-09feb00.htm, Cité par BRICTEUX Caroline, Ibid.

[24] « Contract Between ICANN and the United States Government for Performance of the IANA Function », 14 août 2006, http://www.icann.org/en/general/iana-contract-14aug06.pdf. Le contrat, qui devait initialement expirer le 30 septembre 2011, a été prolongé jusqu'au 31 mars 2012 : « Modification 8 », 14 juin 2011, http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/ianamod0008_07142011.pdf, Cité par BRICTEUX Caroline, Ibid, p.8.

[25] « Cooperative Agreement Between the Department of Commerce and VeriSign (Network Solutions) », http://www.ntia.doc.gov/legacy/ntiahome/domainname/nsi.htm, Cité par BRICTEUX Caroline, Ibid.

[26] BRICTEUX Caroline, Ibid, p.8

[27] US Department of Commerce, NTIA, « US principles on the Internet's Domain Name and Addressing System », 30 juin 2005, http://www.ntia.doc.gov/ntiahome/domainname/USDNSprinciples_06302005.htm, Cité par BRICTEUX Caroline, Ibid.

[28] للتعرف أكثر على نظام "أسماء النطاقات"، انظر:

Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) , https://www.icann.org , Consulté le 20-05-2019.

[29] LAVENUE Jean-Jacques, Cyberespace et Droit International : pour un nouveau Jus Communicationis, Op-cit, p.814.

[30] تتمثل هذه الهيئات في: شبكة IP European Network Coordination Center (RIPE) المكلفة بأوربا و جزء من افريقيا و الشرق الأوسط، American Regitry for Internet Number (ARIN) المكلفة بالامريكاتين، و أخيرا Asia Pacific Network Information Center (APNIC) لمنطقة آسيا و المحيط الهادي .و في إطار أشغال ما بعد قمة تونس حول مجتمع المعلومات سعتIcann ، و لا تزال تسعى إلى تعزيز تواجدها بإفريقيا.

[31] MERZOUKI Meryem et MEADAL Cécile, De l'organisation des nouveaux collectifs à l'organisation de la cité : gouvernance technique et gouvernance politique d'Internet, Op-cit, p.22.

[32] GADDES Chawki, Le droit international face aux nouvelles technologies, Op-cit, p.161.

[33] US Department of Commerce, NTIA, « Management of Internet Names and Addresses », Cité par BRICTEUX Caroline, Le Domain Name System : point de départ de la conquête de l'Internet par l'Etat, Op-cit, p.10.

[34] GILLIERON Phillipe, Propriété intellectuelle et Internet, Op-cit, p. 8.

[35] BRICTEUX Caroline, Le Domain Name System : point de départ de la conquête de l'Internet par l'Etat, Op-cit, p.11.

[36] BRICTEUX Caroline, Ibid.

[37] و يتعلق الأمر بالطلب الذي تقدمت به الشركة الخاصة ICM Registry من أجل إنشاء اسم نطاق عام جديد خاص بالمواقع ذات المحتوى الإباحي. و بعد فحص مطول لهذا الطلب قدر مجلس إدارة Icann أن طلب شركة ICM Registryيستوفي كل شروط القبول، قبل الحصول على رأي الGAC بهذا الخصوص. و بعد الإعلان عن هذا القرار أعربت العديد من الدول عن عدم موافقتها على هذا الموقف و عن قلقها إزاء هذا القرار و ضرورة إعادة النظر فيه من خلال الخطابات التي وجهت إلى مجلس الإدارة. و تحت هذه الضغوطات قرر مجلس إدارة Icann في 2006 سحب هذه الموافقة. إلا أن شركة ICM Registry توجهت، طبقا للإجراءات المحددة في القوانين الأساسية ل Icann، إلى مجموعة مستقلة للفصل في خلافها مع مجلس إدارة Icann. و جاء رأي هذه المجموعة لصالح شركة ICM ، حيث اعتبرت أن قرار مجلس الإدارة جاء مخالفا لالتزام Icann باتخاذ قرارات تطبيقا لسياسات محايدة، موضوعية و منصفة. و حتى و إن كانت قرارات المجموعة المستقلة غير ملزمة إلا أن مجلس الإدارة قرر في 18 مارس 2011 منح موافقته على إنشاء اسم النطاق (xxx.) رغم اعتراض ال GAC .

[38] BENHAMOU Bernard, la Gouvernance d'Internet après Snowden, Politique étrangère, Institut Français des Relations Internationales, n° 4, 2014, p. 15.

[39] بالخصوص قبل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

[40] BENHAMOU Bernard, Politique et architecture de l'Internet: les enjeux de la gouvernance mondiale de l'Internet, Revue Esprit, Éditions Esprit, mai 2006, p.8.

[41] BENHAMOU Bernard, Les nouveaux enjeux de la gouvernance de l'Internet, Regards sur l'Actualité, La Documentation Française, janvier 2007, p.2

[42] BENHAMOU Bernard, Politique et architecture de l'Internet: les enjeux de la gouvernance mondiale de l'Internet, Op-cit, p.9

[43] DO-NASCIMENTO Jose, La démocratie à l'épreuve de la société numérique, La réforme de la gouvernance de l'Internet au SMSI, Edition Karthala, collection homme et société, Paris, 2007, p.124.

[44] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Les cahiers du numérique, Lavoisier, vol 3, n° 2, 2002, pp.148-151.

44 LAVENUE Jean-Jacques., Internationalisation ou américanisation du droit public : l'exemple paradoxal du droit du cyberespace confronté à la notion d'ordre public , Lex Electronica, Vol 11, n° 2, Automne/Fall 2006, https://www.lex-electronica.org/files/sites/103/11-2_lavenue.pdf, Consulté le : 16-11-2018.

[45] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p.155.

[46] LAVENUE Jean-Jacques., Internationalisation ou américanisation du droit public : l'exemple paradoxal du droit du cyberespace confronté à la notion d'ordre public , Op-cit, p.12

[47] DELMAS Richard, Internet , une gouvernance imparfaite, Op-cit, p.281.

[48] DO-NASCIMENTO Jose, La démocratie à l'épreuve de la société numérique, La réforme de la gouvernance de l'Internet au SMSI, Op-cit, p.125.

[49] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p. 154

[50] WARUSFEL Bertrand , La gestion de l'Internet entre autorégulation et rivalités institutionnelles : un phénomène mondial à la recherche de son modèle de gouvernance, Annuaire Français des Relations Internationales, vol I, 2000, p.600.

[51] DO-NASCIMENTO Jose, La démocratie à l'épreuve de la société numérique, La réforme de la gouvernance de l'Internet au SMSI, Op-cit, p.124

[52] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p. 149.

[53] BENHAMOU Bernard, la Gouvernance d'Internet après Snowden, Op-cit , p.16.

[54] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p.154.

[55] DO-NASCIMENTO Jose, La démocratie à l'épreuve de la société numérique, La réforme de la gouvernance de l'Internet au SMSI, Op-cit, p.123

[56] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p.154

[57] و هو ما يتضح من ما قالته Esther Dyson ، أول رئيسة ل Icann، في وصفها للطابع الرئيسي للسلطة التي تملكهاهذه الأخيرة على الموزع الجذر "أ". انظر:

BENHAMOU Bernard et SORBIER Laurent, Internet et souveraineté : La gouvernance de la société de l'information , Politique Etrangère, Institut Français des Relations Internationales, n° 3, 2006, p.5.

[58] KOCH, Stephane, Gouvernance d'Internet : une centralisation inquiétante , Annuaire Suisse de Politique et Développement, Institut de Hautes Etudes Internationales et du Développement, Vol.22, n°2, 2003.

[59] خاصة بعد صدور قانون « Patriot Act » سنة 2001، و الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي بخصوص تبادل المعلومات الخاصة بالمسافرين، إلى جانب برامج الجوسسة لل NSA التي كشف عنها إدوارد سنودان.

[60] و هو ما أدى بالصين إلى خلق "إنترانت صيني كبير"، و روسيا إلى إصدار قانون في جانفي 2019 يلزم مزودي الإنترنت الروس باتخاذ مجموعة من التدابير للتصدي لأي إجراء محتمل قد تتخذه الولايات المتحدة لقطع اتصال روسيا بالشبكة العالمية في حال نشوب أي نزاع بين الطرفين.

[61] DO-NASCIMENTO Jose, La démocratie à l'épreuve de la société numérique, La réforme de la gouvernance de l'Internet au SMSI, Op-cit, p.123.

[62] ITEANU Olivier, L 'Icann, un exemple de gouvernance originale, ou un cas de law intelligence, Op-cit, p.149.

[63] BENHAMOU Bernard et SORBIER Laurent, Internet et souveraineté : La gouvernance de la société de l'information , Op-cit, p.2.

[64] International Telecommunication Union, ITU Internet Reports: the Internet of things, 2005, https://www.itu.int/osg/spu/publications/internetofthings/, Consulté le : 22-01-2019.

[65] BENHAMOU Bernard, Les nouveaux enjeux de la gouvernance de l'Internet, Op-cit, p.4.

[66] BENHAMOU Bernard et SORBIER Laurent, Internet et souveraineté : La gouvernance de la société de l'information , Op-cit, p.7

[67] IPv4 أي Internet Protocol version 4 و IPv6 أي Internet Protocol version 6، هما على التوالي الإصدار الرابع و الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، و يقدم الثاني خدمات أكثر تطورا للمستخدمين من سابقه و بفضله تم توسيع عدد عناوين IP.

[68] و قد أثارت هذه المسألة نقاشا حادا داخل البرلمان الأمريكي في بداية العشرية الماضية (سنة 2000) بين الجمهوريين المؤيدين للحد من مبدأ الحياد و الديمقراطيين المعارضين لإعادة النظر في هذا المبدأ. أما بعدها و حتى سنة 2012 ذهبت العديد من الدول إلى إقرار هذا المبدأ في قوانينها الداخلية، كما شكلت مسألة الحفاظ على هذا المبدأ واحدة من أهم المطالب التي رفعت إلى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.أما في أوربا فلم يثار النقاش حول هذه النقطة إلا منذ 2008 بمناسبة مناقشة الرزمة الثالثة للاتصالات ليتم

بعدها تكريس هذا المبدأ في 2009 ضمن الإعلان السياسي الملحق بهذه الرزمة European Commission Declaration on Net Neutrality added to the telecoms reform package.

[69] MUSIANI Francesca, Neutralité de l'Internet : Dépasser les scandales, Politique Etrangère, Institut Français des Relations Internationales, n° 4, 2014, p.58.

[70] BENHAMOU Bernard et SORBIER Laurent, Internet et souveraineté : La gouvernance de la société de l'informationk ,Op-cit, p.10.

[71]BENYEKHLEF Karim, l'Internet un reflet de la concurrence des souverainetés, Lex- Electronica, Vol 8, n° 1, 2002, https://www.lex-electronica.org/files/sites/103/8-1_benyekhlef.pdf, Consulté le : 20-11-2018